

## ١٤ - الحالة في غينيا - بيساو

المقرر المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٢٢): بيان من الرئيس  
السلام في غينيا - بيساو لمدة عام واحد، وأن المجلس وافق على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية عن تقرير الأمين العام، ثم أدلى معظم أعضاء المجلس ببيانات<sup>(٣)</sup>. وأعرب وكيل الأمين العام، في إحاطته، عن قلقه إزاء الصعوبات التي صودفت في إعادة تعريف العلاقة بين الحكومة الجديدة والمؤسسة العسكرية، غير أنه أشار إلى أن المفاوضات بين الحكومة والطغمة العسكرية السابقة قد تواصلت على نحو مشجع، كما بذل مبعوث الأمين العام مساعيه الحميدة على النحو المطلوب منه. وأشار إلى أن رئيس غينيا - بيساو قد عرض على العسكريين خمسة مناصب وزير دولة بدون وزارة. وحث جميع أحزاب غينيا - بيساو، بما فيها الطغمة العسكرية السابقة، على قبول الواقع الديمقراطي الجديد قبولا تاما. غير أنه لاحظ أن الحالة الاقتصادية ما زالت تبعث على القلق، وحث أعضاء المجتمع الدولي على تقديم المساعدة لبرنامج الـ ١٠٠ يوم الانتقالي الذي أعلنته الحكومة<sup>(٤)</sup>.

وعقب الإحاطة، رحب معظم المتكلمين بعودة النظام الدستوري والديمقراطي تدريجيا إلى غينيا - بيساو بعد الانتخابات. وأشار بعض المتكلمين إلى أن غينيا - بيساو تمثل قصة نجاح للأمم المتحدة<sup>(٥)</sup>. وشدد العديد من المتكلمين

في الجلسة ٤١٢٢ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو<sup>(١)</sup>. وأشار الأمين العام، في تقريره، إلى أن إجراء الانتخابات الرئاسية في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ قد وضع حدا للفترة الانتقالية التي أعقبت النزاع في غينيا - بيساو، وهي الفترة التي بدأت عقب إبرام اتفاق أبوجا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وسمح بافتتاح برلمان تعددي وتشكيل حكومة عريضة القاعدة. وأقر بأن الحالة العامة في غينيا - بيساو يسودها السلام، كما تحسنت حالة حقوق الإنسان بصورة ملحوظة، وخاصة حالة اللاجئين. وتوقع أنه مع إنجاز العملية الانتخابية، وتنصيب رئيس جديد، وافتتاح الجمعية الوطنية الجديدة، وتشكيل الحكومة الجديدة، تكون المؤسسات الانتقالية التي انبثقت عن اتفاق أبوجا قد أدت غرضها، ويُتوقع أن تُفسح هذه الهياكل غير الدستورية المجال للمؤسسات الدستورية التي أنشئت لتوها. وأعرب الأمين العام عن قلقه إزاء استمرار الدور البارز للعسكريين وتداول الأسلحة الصغيرة في أوساط المدنيين، وأشار إلى بروز مسائل حقوق الإنسان عقب الانتخابات، ورحب بتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة. وأفاد أنه، بعد التشاور مع الحكومة الجديدة، اقترح تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء

(٢) جاءت الموافقة على تمديد الولاية من خلال تبادل للرسائل بين الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (S/2000/201 و S/2000/202).  
انظر الفصل الخامس للإطلاع على مزيد من التفاصيل.

(٣) لم يدل ممثل الاتحاد الروسي ببيان.

(٤) S/PV.4121، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٩ (تونس).

(١) S/2000/250، المقدم عملا بالقرار ١٢٣٣ (١٩٩٩).

يعرب عن دعمه للحكومة الجديدة في غينيا - بيساو ويشجع السلطات الجديدة على وضع وتنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز السلام، والمصالحة الوطنية.

### المقرر المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ (الجلسة ٤٢٣٩): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٢٣٨ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، استمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام ومن نائب رئيس البنك الدولي. وعقب الإحاطتين، أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس<sup>(١١)</sup>، وكذلك ممثلو غامبيا وغينيا وغينيا بيساو<sup>(١٢)</sup> وموزامبيق والسنغال، والأمينة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأشار الأمين العام، في إحاطته، إلى هشاشة الاستقرار في غينيا - بيساو في أعقاب المواجهة المسلحة التي وقعت بين قائد الطغمة العسكرية السابقة والرئيس المنتخب، وهو ما كاد يغرق البلد مرة أخرى في الاضطرابات. وفيما يتصل بتلك الواقعة، رحب الأمين العام بسرعة استجابة المجلس والقادة داخل المنطقة دون الإقليمية وخارجها، وحث الحكومة على احتواء الآثار المترتبة على الأزمة الأخيرة في ظل سيادة القانون ومع إيلاء الاعتبار

اللازم للمبادئ الديمقراطية والمصالحة الوطنية. كما شدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع في غينيا - بيساو، التي تشمل ضعف المؤسسات، وسخط الجيش وتسييسه الشديد، والفقر المزمن، والديون المعوقة، والبيئة الداخلية والخارجية غير الآمنة، وكلها تقتضي التزاما جادا وطويل الأجل ببناء السلام. وشدد على أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، نظرا لطبيعته المتعددة التخصصات، فإنه كثيرا

(١١) أدلى ممثل فرنسا ببيان بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وانضم إلى البيان كل من إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا. وكانت هولندا ممثلة بوزيرة التعاون الإنمائي فيها.  
(١٢) كانت غينيا - بيساو ممثلة في هذه الجلسة بنائب رئيس وزرائها.

على ضرورة إعادة تعريف دور العسكريين وفقا لسيادة القانون<sup>(٦)</sup>. وأكد ممثل هولندا عد القبول بعودة الطغمة العسكرية إلى الساحة السياسية في غينيا - بيساو بأي شكل من الأشكال<sup>(٧)</sup>. وشدد ممثلو فرنسا والأرجنتين وبنغلاديش على ضرورة التصدي لمسألة استمرار تداول كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة في أوساط المدنيين<sup>(٨)</sup>. وأكد ممثل المملكة المتحدة على ضرورة مواصلة مراقبة الحالة في المنطقة، وشدد على أن بناء السلام هو التحدي الرئيسي الذي يواجه الأمم المتحدة في غينيا - بيساو<sup>(٩)</sup>.

وفي الجلسة ٤١٢٢ المعقودة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله مرة أخرى تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو<sup>(١٠)</sup>. وأدلى الرئيس (بنغلاديش) ببيان بالنيابة عن المجلس<sup>(١٠)</sup>، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يحيي شعب غينيا - بيساو لنجاح العملية الانتقالية التي أدت إلى تنظيم انتخابات حرة ومنصفة وشفافة؛

يرحب بأداء الرئيس كومبا يالا اليمين الدستورية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وبعودة النظام الدستوري والديمقراطية إلى غينيا - بيساو؛

يشجع جميع المعنيين في غينيا - بيساو على العمل بالتعاون الوثيق مع بعضهم البعض بروح من التسامح من أجل تعزيز القيم الديمقراطية، وحماية دولة القانون، وإبعاد الجيش عن السياسة، وضمان حماية حقوق الإنسان؛

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٦ (ماليزيا)؛ والصفحة ١٠ (هولندا)؛ والصفحة ١١ (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٣ (بنغلاديش).

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (فرنسا)؛ والصفحة ١١ (الأرجنتين)؛ والصفحة ١٣ (بنغلاديش).

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ١٣ (بنغلاديش).

(١٠) S/PRST/2000/11

سلمي لتحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية يحترم على نحو كامل مبادئ السيادة الوطنية وسلامة الأراضي، وميثاق الأمم المتحدة<sup>(١٦)</sup>.

ورحب معظم أعضاء المجلس بصمود النظام الديمقراطي عقب محاولة الانقلاب؛ وأعربوا عن قلقهم إزاء دور العسكريين في البلد؛ وأكدوا ضرورة تدعيم الديمقراطية وتعزيز المصالحة الوطنية في غينيا - بيساو؛ وشددوا على أهمية الاستقرار الإقليمي وعلاقات حسن الجوار، وأكدوا أهمية عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالنسبة للاستقرار الوطني<sup>(١٧)</sup>. وأكدت ممثلة الولايات المتحدة أن المجتمع الدولي لن يقبل بعودة الحكم العسكري في غينيا - بيساو<sup>(١٨)</sup>.

واتفق معظم المتكلمين على قيام ارتباط بين الصعوبات الاقتصادية والسياسية في غينيا - بيساو، وشددوا على ضرورة وضع نهج كلي متكامل للتصدي لها. وشدد ممثل جامايكا على مفهوم التنمية البشرية المستدامة، وطلب إلى مجلس الأمن كفالة إدراج تدابير بناء السلام كجزء لا يتجزأ من عمليات السلام<sup>(١٩)</sup>. واقترح ممثل مالي إتباع نهج مشترك متكامل يشمل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية<sup>(٢٠)</sup>. واقترح ممثل الأرجنتين دراسة السبل

(١٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦ إلى ١٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢ (بنغلاديش)؛ والصفحة ١٤ (فرنسا)؛ والصفحة ١٦ (كندا)؛ والصفحة ١٧ (الملكة المتحدة)؛ و S/PV.4238 (Resumption 1)، الصفحة ٢ [من النسخة الإنكليزية] (الصين)؛ والصفحة ٥ [من النسخة الإنكليزية] (أوكرانيا)؛ والصفحة ١٠ [من النسخة الإنكليزية] (هولندا).

(١٨) S/PV.4238، الصفحة ١٣.

(١٩) S/PV.4238 (Resumption 1)، الصفحة ٤ [من النسخة الإنكليزية].

(٢٠) S/PV.4238، الصفحة ١١.

ما يقع بين الإغاثة والمساعدة الإنمائية التقليدية، ولهذا لا تلي احتياجاته المالية إلى حد كبير. ولذلك، فقد ناشد أعضاء المجلس ودوائر المانحين تقديم الدعم تنفيذًا لإحدى التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي<sup>(١٣)</sup>، والسماح لممثل الأمين العام بتمويل مشاريع الأثر السريع للحيلولة دون الوقوع مرة أخرى في حلقة الصراع وعدم الاستقرار<sup>(١٤)</sup>.

وأعلن نائب رئيس البنك الدولي، في بيانه، التزام البنك الدولي بمساعدة حكومة غينيا - بيساو في القطاعات الرئيسية، مثل القطاع المالي والتعليم والصحة، غير أنه شدد على ضرورة توفر المساعدة المستمرة والموسعة من جانب الجهات الأخرى في المجتمع الدولي. وأشار كذلك إلى أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يقومان باستعراض مدى أهلية غينيا - بيساو للمساعدة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأنه إذا ما أُقر ذلك، سيكون أكبر تخفيف لعبء الدين يُمنح حتى ذلك الوقت، مما سيسمح بالنمو المستدام والحد من الفقر<sup>(١٥)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أكد نائب رئيس وزراء غينيا - بيساو على التقدم الذي أحرزه بلده في مجالات الحكم الرشيد والحد من الفقر وحقوق الإنسان. وأقر بنجاح رد القوات المسلحة على محاولة الانقلاب في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. غير أنه سلط الضوء على ثلاثة تحديات تواجه البلد: إعادة تنظيم القوات المسلحة، وعبء الديون المؤدي للشلل، وتحقيق السلام والأمن على الصعيد دون الإقليمي، وخاصة في كازامانس. وفي هذه النقطة الأخيرة، تعهد باعتزام بلده القيام بدور رائد في أي مسعى

(١٣) تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (S/2000/809).

(١٤) S/PV.4238، الصفحات ٢ إلى ٤.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

يوحِبُّ بعودة السلام والديمقراطية والنظام الدستوري إلى  
غينيا - بيساو؛

يناشد جميع أفراد الزمرة العسكرية السابقة وضع أنفسهم  
بالكامل تحت تصرف المؤسسات المدنية والانسحاب من العملية  
السياسية؛

يشيد بالدعم الذي قدمته مؤسسات بريتون وودز إلى عملية  
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في غينيا - بيساو؛

يعترف ويشيد بالدور الهام الذي يضطلع به مكتب الأمم  
المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في المساعدة على إحلال  
السلام والديمقراطية وسيادة القانون، بما في ذلك تعزيز المؤسسات  
الديمقراطية؛ ويناشد مجلس الأمن الدول الأعضاء تقديم دعم سخي  
لدى انعقاد اجتماع المائدة المستديرة المقبل المقرر في شباط/فبراير  
٢٠٠١ بجنيف؛

يعترف بأهمية البعد الإقليمي؛

يوحِبُّ بالمبادرات التي اتخذها رئيس غينيا - بيساو ورئيس  
السنغال من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة الحدودية المشتركة بين  
البلدين.

### المقرر المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٧٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٧٧٦ (٢٧)(٢٨) المعقودة في ١٩ حزيران/  
يونيه ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين  
العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم  
المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو (٢٩). ولاحظ  
الأمين العام، في تقريره، أن الحالة قد ازدادت تردياً في  
غينيا - بيساو، وأن حالة عدم الاستقرار السياسي وتدهور

الكفيلة يجعل المادة ٦٥ من الميثاق، بشأن التعاون بين مجلس  
الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية وقابلية  
للتنفيذ (٢١). ورفض ممثل هولندا ما يدعو إليه مجلس الأمن من  
فصل بين نهج ما قبل الصراع وأثناء الصراع وما بعد  
الصراع، وذلك للاضطلاع بجهود بناء السلام بصورة  
منسقة (٢٢). وناقش العديد من المتكلمين أيضاً مسألة توفير  
المساعدة الإنمائية والتخفيف من عبء الديون في سياق  
إستراتيجية اسع لبناء السلام. وأثار ممثلاً ماليزيا وناميبيا  
مسألة ضمان العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخلياً (٢٣).  
وأكد ممثل الأرجنتين أنه يمكن استخلاص دروس من الحالة  
في غينيا - بيساو وتطبيقها على عمليات الانتقال  
الأخرى (٢٤). وأكدت الأمانة التنفيذية لجماعة البلدان الناطقة  
بالبرتغالية أهمية فريق الاتصال التابع لتلك المنظمة بالنسبة  
لعملية استعادة السلام والأمن في غينيا - بيساو، وطلبت  
منح الحكومة مهلة لتنفيذ برامج التنمية التي يحتاجها البلد،  
حيث أن البارامترات والشروط اللازمة لتنفيذ أهداف  
البرنامج لا ينبغي أن تكون بمثابة عقبة أمام التنمية (٢٥).

وفي الجلسة ٤٢٣٩ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/  
نوفمبر ٢٠٠٠، أدلت الرئيسة (هولندا) ببيان بالنيابة عن  
المجلس (٢٦)، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يكور الإعراب عن تأييده لحكومة غينيا - بيساو المنتخبة  
ديمقراطياً؛

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(٢٢) (Resumption 1) S/PV.4238، الصفحة ٩ [من النسخة  
الإنكليزية].

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحة ٦ [من النسخة الإنكليزية] (ماليزيا)؛  
والصفحة ٧ [من النسخة الإنكليزية] (ناميبيا).

(٢٤) S/PV.4238، الصفحة ١٧.

(٢٥) (Resumption 1) S/PV.4238، الصفحتان ١٥ و ١٦ [من النسخة  
الإنكليزية].

(٢٦) S/PRST/2000/37.

(٢٧) في الجلسة ٤٥٦٧ المعقودة كجلسة خاصة في ٨ تموز/يوليه  
٢٠٠٢، استمع المجلس إلى إحاطة من ممثل الأمين العام ورئيس  
مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.  
وأجرى أعضاء المجلس مناقشة بناءً مع ممثل الأمين العام.

(٢٨) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن المناقشة التي دارت في  
هذه الجلسة، انظر الفصل السادس، الجزء الثاني، القسم بء،  
الحالة ٩، فيما يتصل بالعلاقة بين مجلس الأمن والمجلس  
الاقتصادي والاجتماعي.

(٢٩) S/2003/621، المقدم عملاً بالقرار ١٢٣٣ (١٩٩٩).

وكذلك ممثلاً غينيا - بيساو وغامبيا<sup>(٣١)</sup>. وكرر ممثل الأمين العام، في إحاطته، ما أعرب عنه الأمين العام من شواغل إزاء التطورات في غينيا - بيساو، وتأكيداً على ضرورة التركيز على إعادة البلد إلى حالته السياسية والدستورية الطبيعية. وفي حين لاحظ أن المعارضة ما فتئت تتهم الحكومة بفرض قيود على الحريات المدنية، فقد أشار إلى أن المناهجين قد اشترطوا لتقديم الدعم المالي للانتخابات أن تهيئ الحكومة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات موثوق بها. وعرض لبعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أوفدها إدارة الشؤون السياسية، والتي لاحظت إحراز قدر من التقدم في تسجيل الناخبين، غير أنه أشار إلى أن تاريخ إجراء الانتخابات ينبغي أن يؤجل لحين الانتهاء من إنجاز التعداد الانتخابي. كما أشار إلى الحالة الاقتصادية التي تدعو إلى القلق وإلى الإضرابات الدورية لعمال القطاع العام بسبب عدم قيام الحكومة بصرف مرتباتهم المتأخرة. ورحب كذلك بالمبادرة التي اتخذها مجلس الأمن بإيفاد بعثة إلى غينيا - بيساو بمشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٣٢)</sup>.

وكرر رئيس الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إحاطته، الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام بأن البلد قد تكون تترلق في طريق الفوضى بل وحتى الصراع. كما لاحظ أن غينيا - بيساو تمثل حالة فريدة لا تنطبق عليها الأدوات التي يستخدمها مجلس الأمن لصون السلام والأمن، ولا الأدوات التي يستخدمها المانحون ومؤسسات بريتون وودز مع البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. وشدد على ضرورة إيلاء الأولوية لإجراء انتخابات تشريعية موثوق

(٣١) تكلم ممثل غامبيا بصفته رئيس فريق أصدقاء غينيا - بيساو.

(٣٢) S/PV.4776، الصفحتان ٣ و ٤. للإطلاع على مزيد من التفاصيل عن البعثة، انظر دراسة الحالة الفردية الواردة في القسم ٥٤ (البعثات المفودة من مجلس الأمن) من هذا الفصل.

المناخ السياسي تؤدي إلى زيادة حدة التوترات بين الحكومة والمعارضين السياسيين وإضعاف الاحترام لحقوق الإنسان. كما أنها تحول دون إجراء الانتخابات التشريعية وإصدار دستور منقح وتنفيذ الإصلاحات. ورحب الأمين العام بالجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية. وأشار إلى تعهد القوات المسلحة بالالتزام بالديمقراطية رغم ما يتردد من شائعات عن محاولات للانقلاب والفرار من الخدمة العسكرية. وشدد على التقدم المحرز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإن شدد أيضاً على أنه لا توجد بعد قوة شرطة وطنية محترفة. كما أبرز الحالة الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة وعجز الحكومة عن سداد المرتبات. وأشار في هذا الصدد إلى قيام البنك الدولي بإعادة تصنيف غينيا - بيساو على أنها بلد منخفض الدخل يعاني صعوبات، مما يتيح للبنك أن يجري رصد أكثر تمحيصاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلد. وحث الأمين العام قادة غينيا - بيساو على بذل كل جهد ممكن لإعادة برنامجي إعادة الإعمار وبناء السلام إلى مسارهما، وإجراء انتخابات تشريعية حرة ونزيهة وموثوق بها. وقال إنه إذا لم تكن الظروف مهيأة لإجراء انتخابات موثوق بها، فإن الأمم المتحدة قد تعيد النظر في تقديم المساعدة الانتخابية. وأفاد أنه أوفد بعثة انتخابية أخرى إلى غينيا - بيساو لاستعراض الوضع.

وفي الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطتين من ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ومن رئيس الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٣٠)</sup>، ثم أدلى ببيانات كل أعضاء المجلس،

(٣٠) كان رئيس الفريق الاستشاري المخصص بشأن غينيا - بيساو يمثل رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضاً.

وأشار بعض المتكلمين إلى تفرد حالة غينيا - بيساو، وهو ما يقتضي مرونة خاصة من جانب المجتمع الدولي<sup>(٣٧)</sup>. وانتقد ممثل غامبيا "نظام الجزاءات غير الرسمي" المطبق على غينيا - بيساو، وقال إن المغالاة في توقعات أداء الحكومة قد حالت دون إيصال المساعدات الإنسانية والدعم الإنمائي<sup>(٣٨)</sup>.

وفيما يتعلق ببناء السلام، أعرب ممثل شيلي عن تأييده لإتباع نهج متعدد التخصصات يمكن أن يكون نموذجاً للجهود المنسقة بين مجلس الأمن وسائر أجهزة الأمم المتحدة في التعامل مع حالات ما قبل وما بعد الصراعات - وأيده في ذلك ممثلاً باكستان والاتحاد الروسي<sup>(٣٩)</sup>. واقترح ممثل الاتحاد الروسي على وجه التحديد إنشاء آلية للاتصال في الاتجاهين بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن<sup>(٤٠)</sup>، في حين اقترح ممثل باكستان إنشاء لجان مشتركة مخصصة، تتكون من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة<sup>(٤١)</sup>.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس (الاتحاد الروسي) ببيان بالنيابة عن المجلس<sup>(٤٢)</sup>، جاء فيه، ضمن جملة أمور، أن المجلس:

يحث قادة البلد والمجتمع الدولي على العمل معا بعزم أكبر لكفالة إعادة البرنامج الإنمائي والبرنامج الإنساني وبرنامج بناء السلام إلى مسارها على وجه السرعة؛ ويناشد رئيس وحكومة غينيا - بيساو القيام بتنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في الوقت المناسب وبصورة

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (غامبيا)؛ والصفحة ٩ (أنغولا)؛ والصفحة ١٢ (غينيا)؛ والصفحة ١٥ (الكامبيون)؛ والصفحة ٢٠ (باكستان).

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨.

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (شيلي)؛ والصفحة ١٩ (باكستان)؛ والصفحة ٢٣ (الاتحاد الروسي).

(٤٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

(٤١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٤٢) S/PRST/2003/8.

بها لاكتساب ثقة أوساط المانحين، وأن الوضع السياسي الهش يترك أثراً على الجهود الرامية لمعالجة حاجات البلد الإنسانية<sup>(٣٣)</sup>.

وأعرب معظم المتكلمين، في بيانهم، عن قلقهم إزاء هشاشة حالة حقوق الإنسان، فضلاً عن تفاقم الحالة الاقتصادية والاجتماعية، وضرورة استعادة ثقة المانحين من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما شدد المتكلمون على ضرورة المصالحة الوطنية، وأكدوا مجدداً أهمية التعاون الإقليمي، ورحبوا بالزيارة المقرر أن تقوم بها بعثة مشتركة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن إلى غينيا - بيساو وبالمساعدات المقدمة من المانحين الدوليين. وشدد ممثلو ألمانيا وفرنسا وأسبانيا على ضرورة تحديد موعد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن<sup>(٣٤)</sup>. وأكدت ألمانيا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي، وأيدتها بلغاريا في ذلك، أن التقييد بالمبادئ الأساسية للحكم الرشيد شرط مسبق لعودة غينيا - بيساو إلى الديمقراطية والتنمية المستدامة، وأوضح أن الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي للعملية الانتخابية والجهود الإنسانية في غينيا - بيساو مشروط بتقييد غينيا - بيساو بهذه المبادئ<sup>(٣٥)</sup>. كما شدد ممثل الولايات المتحدة على أن المساعدة المقدمة إلى العملية الانتخابية يجب أن تكون مشروطة باتخاذ خطوات واضحة لا رجعة عنها لضمان أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة، وأن الأمم المتحدة يجب ألا تضيف الشرعية على عملية انتخابية معيبة<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٣) S/PV.4776، الصفحات ٤ إلى ٦.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٨ (فرنسا)؛ والصفحة ٢٠ (بلغاريا)؛ والصفحة ٢١ (أسبانيا).

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (ألمانيا)؛ والصفحة ٢٠ (بلغاريا).

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

بفضل جهود الوساطة التي بذلتها منظمات إقليمية، تم التوصل في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ إلى اتفاق بين العسكريين والرئيس، ينص على عودة القوات المسلحة إلى ثكناتها واستقالة الرئيس وإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية بقيادة شخص مدني وإجراء انتخابات عامة. واعتمد في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ ميثاق انتقالي ينص على إجراء الانتخابات التشريعية بحلول ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، وأن تعقبها الانتخابات الرئاسية خلال عام من انتخاب الجمعية الوطنية. وأشار الأمين العام المساعد إلى جو التوافق الذي يسود بين الأحزاب، ودعا المجتمع الدولي لمواصلة تقديم دعمه المالي إلى الحكومة الانتقالية<sup>(٤٥)</sup>.

وأشار المبعوث الخاص لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية إلى غينيا - بيساو إلى أنه يبدو أن التدخل العسكري الذي أطاح برئيس غينيا - بيساو المنتخب قد "رحب به مجتمع غينيا - بيساو كله". وأشاد بقوة وتسامح وتضامن شعب غينيا - بيساو، الذي ظل على سلميته رغم ما يواجهه من مصاعب مالية وسياسية. كما رحب بالتزام كافة الأحزاب بعودة الحياة الطبيعية، ودعا المجتمع الدولي إلى الثقة في من قاموا بالانقلاب، حيث أنهم لا يريدون مواصلة البقاء في السلطة، ولم يحركهم سوى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي واجهت البلد<sup>(٤٦)</sup>.

ودعا معظم المتكلمين، في بيانهم، إلى سرعة عودة الحياة الدستورية الطبيعية، ورحبوا بالجهود المنسقة التي تبذلها المنظمات الإقليمية للوساطة في الأزمة. وأعرب كثير من المتكلمين عن أسفهم لتغيير السلطة في غينيا - بيساو بصورة غير دستورية، وشددوا على أهمية إجراء انتخابات في أقرب

(٤٥) S/PV.4834، الصفحات ٢ إلى ٤.

(٤٦) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

فعالة، وكفالة إجراء هذه الانتخابات بطريقة شفافة، وعادلة وموثوق بها، وفقا للدستور وقانون الانتخابات؛

**يطلب** إلى حكومة غينيا - بيساو أن تتخذ الخطوات الضرورية لتيسير حوار بناء مع المجتمع الدولي ومؤسسات بريتون وودز وأن تؤيد تأييدا كاملا نهج الشراكة الذي حدده الفريق الاستشاري المخصص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن غينيا - بيساو؛

**يناشد** مجتمع المانحين أن يساهم في تنفيذ العملية السياسية والاقتصادية في غينيا - بيساو بما في ذلك تقديم الدعم اللازم لإجراء الانتخابات التشريعية؛

**يعرب عن قلقه** إزاء حالة حقوق الإنسان والحريات المدنية، ويحث حكومة غينيا - بيساو على اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين هذه الحالة؛

**يشدد** على أهمية الاحترام الكامل لحرية التعبير وحرية الصحافة.

### المداولات التي أجريت في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٣٤)

في الجلسة ٤٨٣٤<sup>(٤٣)</sup> المعقودة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، استمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ومن المبعوث الخاص لجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ثم أدلى ببيانات معظم أعضاء المجلس، وممثل غينيا - بيساو<sup>(٤٤)</sup>. وعرض الأمين العام المساعد على المجلس آخر تطورات الحالة في غينيا - بيساو عقب الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وأفاد أنه

(٤٣) في الجلسة ٤٨٦٠ المعقودة كجلسة خاصة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، جرى تبادل بناء للآراء بين الأمين العام، ورئيس غينيا - بيساو، وأعضاء المجلس، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وممثل الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثل جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ورئيس الفريق الاستشاري المخصص والمعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

(٤٤) لم يدل ممثلا بلغاريا والمملكة المتحدة ببيانات.

أن ثمة توافق في الآراء على الميثاق الانتقالي يسود غينيا -  
بيساو، وطلب من المجتمع الدولي الاعتراف بالفروق التي تميز  
انقلاب غينيا - بيساو عن الأحداث في جمهورية  
أفريقيا الوسطى<sup>(٥٥)</sup>.

وقت ممكن<sup>(٤٧)</sup>. وأيد ممثلا ألمانيا وفرنسا الموقف الذي اتخذته  
الاتحاد الأفريقي ضد الاستيلاء على السلطة بالقوة، وأعربا  
عن قلقهما من أن تصبح غينيا - بيساو دولة منهارا<sup>(٤٨)</sup>.  
وأشار ممثل شيلي إلى أنه ينبغي رفض جميع الانقلابات، سواء  
كانت غير دموية أو عنيفة<sup>(٤٩)</sup>. وطلب ممثلو الاتحاد الروسي  
وفرنسا وغينيا من المجلس مراقبة الحالة وكفالة إجراء  
انتخابات حرة ونزيهة<sup>(٥٠)</sup>. كما طلب ممثل الاتحاد الروسي  
إحاطته علما بالوسائل التي اتخذت للتحضير لإجراء  
الانتخابات التشريعية في غينيا - بيساو وباستخدام الأموال  
المقدمة من المانحين لذلك الغرض<sup>(٥١)</sup>. وشدد بعض الأعضاء  
على الآثار السلبية التي يمكن أن تتعرض لها الأمم المتحدة في  
حالة فشل جهود بناء السلام في غينيا - بيساو<sup>(٥٢)</sup>. وأعرب  
ممثل غينيا عن أمله في أن يعطي المجلس أولوية لتمديد ولاية  
بناء السلام في غينيا - بيساو<sup>(٥٣)</sup>. ورأى ممثل المكسيك أن  
المهمة الملقة على عاتق الأمم المتحدة تتمثل في كفالة إجراء  
الانتخابات، ومراقبة الأزمة الاقتصادية، وتنسيق الجهود فيما  
بين الوكالات المعنية<sup>(٥٤)</sup>.

وأعرب ممثل غينيا - بيساو عن أسفه لأن  
استخدام القوة كان هو الحل الوحيد فيما يبدو، غير أنه أكد

(٤٧) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ٩ (الاتحاد  
الروسي)؛ والصفحة ١٢ (شيلي وأسبانيا وفرنسا)؛ والصفحة  
١٥ (المكسيك).

(٤٨) المرجع نفسه، الصفحة ٦ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٢ (فرنسا).

(٤٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

(٥٠) المرجع نفسه، الصفحة ٩ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحة ١٢  
(فرنسا)؛ والصفحة ١٤ (غينيا).

(٥١) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٥٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٠ (باكستان)؛ والصفحة ١٤  
(غينيا)؛ والصفحة ١٥ (المكسيك).

(٥٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(٥٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(٥٥) المرجع نفسه، الصفحات ١٦١ إلى ١٨.